من امر مخصص لاجله صح عليه ان يعلم وذلك هو الحيوة وبعض
اى هذا الدليل باتمامه سلك وذلك ان نقول لو صح دليلكم لزم ان
يكون حصول الحيوة له تع مشروطا بحصول صفة اخرى ويلزم التسلسل
ويندفع اى الدليل المذكور على اثبات ان الحيوة صفة حقيقية بان
ذاته المخصوصة كاف في التخصيص والاقتضاء اى لانم انه لو حصر
بالصفة المذكورة على تقدير ان لا تكون الحيوة صفة حقيقية لزم
الترجيح بلا مرجح وانما يلزم ذلك ان لو لم يكن ذاته المخصوص كافيا في
تخصيص تلك الصحة بالذات واقتضائه تلك الصحة لكنه ممنوع
فيكون قوله وبعض اشارة الى نقض اجمالي على الدليل المذكور وقوله
ويندفع اشارة الى نقض تفصيلي عليه ايضا وبعضهم جعله جوابا عن
النقض الاجمالي اى ويندفع النقض المذكور بان المخصص للحيوة بالذات
هو ذاته المخصوصة المقتضية لتلك الصفة فلا يتم النقض قلت هذا
ليس بشيء لان المنع على النقض الاجمالي يجب ان لا يكون متوجها
على اصل الدليل حتى يكون دافعا وهذا السوال بعينه وارد على اصل
الدليل فالتوجيه الاول اولى مع ان صريح لفظ المحصل يدل عليه
الرابع في الارادة يوافق الجمهور على انه مريد وتنازعوا في معنى ارادته
فقال الحكماء ارادته علمه بانه كيف ينبغي ان يكون نظام الوجود حتى يكون
على الوجه الاكمل وسموه عناية وفسرها ابو الحسين بعلمه بما في الفعل
من المصلحة الداعية الى الايجاد والنجار بكونه غير مغلوب ولا مكره
فهي عنده عدمية والكعبي بعلمه في افعال نفسه اى ارادته تع لافعال
نفسه عبارة عن علمه بها وامره في افعال غيره وقال اصحابنا وابو علي
وابو هاشم والقاضي عبد الجبار انها صفة حقيقية زائدة مغايرة للعلم والقدرة
مرجحة لبعض مقدوراته على بعض لنا ان تخصيص بعض المقدورات بالحصول
دون بعض وبعضها بالتقدم والتاخر ان يقع البعض في زمان دون الاخر
لا بد له من مخصص لان نسبة جميع المقدورات الى ذاته تع على سوية

ونسبة الازمنة الى جميع المقدورات على السوية لتساوي اجزاء
الزمان في الماهية فلو لم يكن مخصص لايجاد بعض الحوادث بوقت
دون اخر لزم الترجيح بلا مرجح وليس هو اى ذلك المخصص نفس العلم
فانه تابع للمعلوم لان العلم يتعلق بالمعلوم على ما هو عليه في نفسه فيكون
تابعا له والتابع يستحيل ان يكون متبوعا ولا القدرة فان نسبتها
الى الجميع على وتيرة واحدة فلا تخصص ولان شانها التاثير والايجاد
والموجد من حيث هو موجد غير المرجح ومن حيث هو مرجح لتوقف الايجاد
على الترجيح والموقوف غير الموقوف عليه فاذن لا بد من صفة
غير العلم والقدرة لاجلها اختص بعض المقدورات بالوجود و
باوقاتها المختصة بها وتلك الصفة هي الارادة قيل عليه لانم ان القدرة
اذا كان من شانها التاثير لم يكن مخصصة فان القادر يرجح احد المتساويين
بل المرجوح بلا مرجح ومخصص كما اعترفتم به وجوابه انه اذا كانت نسبتها
الى الجميع بالتاثير فتساوي نسبتها الى الجميع فلم تخصص الموجد به
الا المخصوص مغاير لها وذلك ضروري وما قلنا في ترجيح القادر
فذلك ليس ترجيحا بلا مرجح مطلقا بل مرجح غير ارادته فان المختار
قد يفعل بارادته ترجيح احد المتساويين لا يقال امكان وجود كل
حادث مخصوص بوقت معين او وجوده مشروط بانقضاء فلكي
او علمه تع بحدوثه في ذلك الوقت لكونه في حدوثه فيه في المصلحة جزم
لنقول عليه لان خلاف المعلوم والاصلح محال لانا نقول لا يجوز ان يكون
المخصص هو كونه ممتنعا قبل ذلك الوقت وهو ضرورة ممكنا فيه اذ الممتنع
لا يصير ممكنا فان ما بالذات لا يزول ولقائل ان يقول ان العالم ممتنع
الوجود في الازل ثم صار ممكن الحصول ح فيما لا يزال وذلك يدل على
جواز انقلاب الممتنع ممكنا فان اجيب بان المحال انما هو وجوده ازلا
وذلك ثابت دائما واما فيما لا يزال فهو ممكن وهذا الامكان ثابت
دائما فلا انقلاب قيل فاذا جاز ذلك فلم لا يجوز ان يكون وجود الحادث

Copyright © King Saud University